الصين تهدد بالفيتو لإفشال قرار حول أفغانستان بسبب طريق الحرير

جلسة عامة في مجلس الأمن الدولي

بكين – «وكالات» : ذكر دبلوماسيون أن مجلس الأمن الدولي دعي إلى التصويت اليوم الإثنين، على قرار ينص على تجديد مهمة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان عاما واحدا، في نص مهدد بفيتو من قبل الصين، بعد رفض طلبها إدراج إشارة إلى طرق الحرير.

وفي المفاوضات، وعدت الصين التي لا تستخدم حق النقض وحدها عادة، باتخاذ الإجراء دون أن تستخدم كلمة «فيتو»، وقال دبلوماسي، إن «بكين دقيقة جدا عندما يتعلق الأمر بأسيا»، لكنه عبر عن استغرابه من التشدد الصيني في نص أفغاني لا يلحق ببكين أي ضرر.

وفي معركتها، قدمت الصين مشروع قرار منافس لنص اشتركت ألمانيا، وأندونيسيا في صياغته، وينص مشروع بكين الذي قد يعرض للتصويت عليه غدا أيضا، على تمديد تقني لمهمة البعثة لمدة عام واحد.

وبقضي النص الذي أعدته ألمانيا وأندونيسيا، بتمديد مهمة البعثة التي تنتهي غدا الثلاثاء إلى 17 سبتمبر 2020، ويلزم هذه البعثة بأن تدعم، بالتشاور الوثيق والتنسيق مع الحكومة الأفغانية، تنظيم انتخابات أفغانية شاملة وشفافة وتتمتع بالمصداقية، بما فيها الانتخابات الرئاسية في 28 سبتمبر الجاري.

ويطلب مشروع القرار من بعثة الأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع المنظمين الأفغان يوم الاقتراع وبعده، لمساعدتهم على إنجاز عملية شفافة لإعلان النتائج.

ولم يأت النص عن تمديد مهمة البعثة في مارس2018، على ذكر طرق الحرير، واكتفى بالترحيب ضمنا بجهود تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي.

وعند تمديد مهمة البعثة في مارس الماضي، تواجهت الصين والولايات المتحدة المدعومة من دول أخرى أعضاء في مجلس الأمن، بسبب إدراج عبارة طرق الحرير في النص، وفي غياب أي اتفاق، اكتفت الأمم المتحدة بتمديد تقني لمهمة بعثتها لـ6 أشهر.

وحملت الولايات المتحدة على الموقف الصيني بشدة، وقال مساعد سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة جوناثان كوهين، إن «هذا التفويض على درجة من الأهمية لا تسمح لأي عضو في مجلس الأمن برفض التوافق لأسباب لا علاقة لها بمهمة البعثة».

وتعذر الحصول على تعليق من البعثة الدبلوماسية الصينية في الأمم المتحدة.

و«طريق الحرير» مشروع صيني للبنى التحتية لطرق وسكك حديد ومرافىء يشمل نحو 100 دولة في آسيا، وافريقيا، وامريكا الجنوبية، والوسطى.

نتنياهو لا يستبعد تعيين وزراء عرب في حكومته

رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو

الأراضي المحتلة – «وكالات» : قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إنه لا يستبعد تعيين وزراء عرب في حكومته.

إلا أنه أكد في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت»، نشرت جزءا منها على موقعها الإلكتروني اليوم الأحد، أنه يستبعد ضم القياديين في «القائمة المشتركة» أحمد الطيبي، وأيمن عودة.

وقال نتنياهو: «لا أستبعد فكرة تعيين وزراء عرب، ولكن استبعدهما، الطيبي وعودة»، واستنكر استعداد حزب أزرق أبيض، المنافس الأبرز لحزب نتنياهو في الانتخابات البرلمانية المقررة هذا الأسبوع، لضمهما لأي حكومة قد يشكلها الحزب.

تجدر الإشارة إلى أن القائمة المشتركة تضم أحزابا عربية في إسرائيل، وتطالب بالمساواة القومية والمدنية الكاملة للفلسطينيين، في إسرائيل.

نكسة جديدة لجونسون بعد استقالة نائب آخر من حزبه

رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون

لندن – «وكالات» : تعرّض رئيس الوزراء البريطاني المحافظ بوريس جونسون لنكسة جديدة السبت، جرّاء انشقاق نائب آخر من حزبه اختار الانضمام إلى حزب معارض يُمانع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وانضمّ وزير الجامعات السابق سام جيما إلى الحزب الديموقراطي الليبرالي خلال مؤتمره السنوي في بورنماوث، على الجانب الجنوبي من إنجلترا.

وأسف جيما لأنّ «بوريس جونسون يُقدّم خيارا صعبا إلى النوّاب المعتدلين والتقدميين في الحزب المحافظ: قبول بريكست من دون اتفاق، أو ترك الحياة العامّة».

وأضاف «اختار مواصلة الكفاح من أجل القيم التي طالما كنت أؤمن بها بصفتي ديموقراطياً ليبرالياً».

ويأتي انشقاقه بعد أيام قليلة من انشقاق النائب المحافظ فيليب لي الذي أفقد جونسون غالبيّته في البرلمان.

وجيما سادس نائب ينضمّ هذا العام إلى الحزب الليبرالي الديموقراطي الذي بات يحتلّ 18 من أصل 650 مقعدا في مجلس العموم.

وقالت زعيمة الحزب الليبرالي الديموقراطي جو سوينسون «من الواضح أنّ الليبراليين الديموقراطيين هم نقطة التقاء أولئك الذين يريدون البقاء في الاتّحاد الأوروبي».

واستقال جيما العام الماضي من حكومة تيريزا ماي بسبب خلافات حول استراتيجيّتها لإخراج بريطانيا من الاتّحاد الأوروبي.

اعتقال مسؤول في الشرطة الكندية كان يشرف على تحقيق حول روسيا

رسم بالليد للمسؤول الأمني الكندي كاميرون أورتيس

«وكالات» : ذكرت صحيفة كندية السبت، أن المسؤول الكبير في استخبارات الشرطة الاتحادية الكندية الذي أوقف الجمعة بتهمة سرقة وثائق حساسة لحساب دولة أجنبية على ما يبدو، اشرف أخيرا على تحقيق في تبييض أموال من قبل روس.

وقالت صحيفة «ذي غلوب أند ميل»، إن اتهام المسؤول في جهاز شرطة الخيالة الكندية الملكية كاميرون أورتيس، مرتبط بقضية فساد كبيرة مفترضة تورط فيها مسؤولون روس، وكشفها الحقوقي الروسي سيرغي ماغنيتسكي الذي توفي في سجن في موسكو في 2009.

وأوقف ماغنيتسكي الذي أصبح رمزا لمكافحة الفساد، في 2008 بعد كشفه مؤامرة مالية واسعة تتعلق بـ 5,4 مليارات روبل (130 مليون يورو) دبرها، على حد قوله مسؤولون في الشرطة ومصلحة الضرائب على حساب الدولة الروسية والصندوق الاستثماري «ايرميتيغ كابيتال» عبر إعادة ضرائب.

ونقلت الصحيفة الكندية عن مصدر، أن «أكثر من 14 مليون دولار كندي (حوالي 9 ملايين يورو) من عمليات الاحتيال الروسية على صلة بكندا».

وكان كاميرون أورتيس يعمل على هذه القضية بعد شكوى رفعها لجهاز شرطة الخيالة الملكية في 2016، رجل المال البريطاني والمستثمر السابق في روسيا وليام براودر الذي كان يعمل لحساب ماغنيتسكي، واوضحت الصحيفة أن الجهاز الأمني الكندي لم يفتح تحقيقا رغم لقاء عقد في 2017 بين كاميرون أورتيس وبراودر رئيس صندوق «ايرميتيغ كابيتال».

وقال بيل براودر للصحيفة الكندية، إن «أورتيس هو آخر شخص على ما يبدو كان يتوقع أن يكون جاسوسا لبلد أجنبي»، موضحا أن المسؤول كان مكلفا بضمان أمنه أثناء زياراته لكندا.

ورفضت الشرطة الكندية الإدلاء بأي تعليق، وذكرت شبكة «غلوبال» نقلا عن مصادر أمنية، أن أورتيس كان مديرا عاما للاستخبارات في جهاز «شرطة الخيالة الكندية الملكية» ويشرف بحكم منصبه على مكافحة التجسس.

ويواجه كاميرون أورتيس 5 تهم بموجب القانون الجنائي الكندي، وقانون حماية المعلومات المرتبط بالأمن القومي، خاصة مكافحة التجسس الأجنبي، حسب ما قالت شرطة الخيالة الكندية الملكية في بيان.

وذكرت مصادر دبلوماسية لشبكة التلفزيون العامة «سي بي سي» أن التحالف الاستخباراتي الذي يسمى «العيون الخمس» الذي يضم كندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، يشعر بالقلق من طبيعة المعلومات التي جمعها أورتيس، وينتظر تقييما من وزارة الأمن العام الكندية.

وقال مصدر قريب من رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو الذي أطلق حملة انتخابية لولاية ثانية، إن «الحكومة الكندية لا تعرف بعد حجم السرقة وتواصل تحقيقاتها». وذكرت مصادر لشبكة «سي بي سي» أن التحالف لا يشعر بالهلع لأن الاتهامات الموجهة إلى أورتيس لا تدل على كشفه معلومات قبل توقيفه.

وكان أورتيس أوقف الخميس الماضي في أوتاوا حيث مقار وكالات الأمن، والاستخبارات واحيل الجمعة إلى قاض وجه له التهمة رسميا، ويفترض أن يمثل أمام القاضي من جديد يوم الجمعة المقبل.

متظاهرو هونغ كونغ يدعون بريطانيا للضغط على الصين

محتجون في هونغ كونغ أمام القنصلية البريطانية

«وكالات» : احتشد المحتجون في هونغ كونغ أمام القنصلية البريطانية أمس الأحد، لمطالبة القوة الاستعمارية السابقة بضمان وفاء الصين بالتزاماتها إزاء الحريات المدينة.

وتشهد المنطقة الخاضعة للحكم الصيني احتجاجات مطالبة بالديمقراطية، تشوبها أعمال عنف في بعض الأحيان منذ أسابيع، وثار غضب المتظاهرين ضد ما اعتبروه تدخلا من بكين في شؤون مدينتهم رغم التعهد بالحكم الذاتي.

ويحدد الإعلان الصيني البريطاني المشترك الموقع في 1984 مستقبل هونغ كونغ بعد عودتها إلى حكم الصين في 1997، بموجب صيغة «دولة واحدة ونظامان» التي يكفل الحريات التي لا يتمتع بها البر الرئيسي.

وقال منظمو الاحتجاج: «نطالب المملكة المتحدة باتخاذ إجراء فوري ضد إخلال الصين بالإعلان الصيني البريطاني المشترك».

واشتعلت الاحتجاجات بسبب مشروع قانون تسليم المشتبه بهم، قبل سحبه، وكان مشروع القانون سيسمح بتسليم المشتبه بهم للمحاكمة في البر الرئيسي، رغم أن لهونغ كونغ نظام قضائي مستقل.

وتقول الصين إنها ملتزمة بترتيب «دولة واحدة ونظامان» وتنفي التدخل، وتقول إن المدينة قضية صينية داخلية، وتتهم القوى الخارجية خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا بإثارة الاضطرابات.

وتقول بريطانيا إنها تتحمل مسؤولية قانونية لضمان وفاء الصين بالتزاماتها بموجب إعلان 1984.

تركيا تحول مبنى صحيفة «زمان» المعارضة إلى ملحق لدار قضاء

مقر صحيفة «زمان»

أنقرة – «وكالات» : تستعد السلطات في مدينة اسطنبول إلى تحويل مقر صحيفة «زمان» التركية إلى مبنى ملحق بدار القضاء، بعد مرور قرابة 4 سنوات على الإغلاق القسري.

وذكر تقرير لموقع صحيفة «زمان التركية» أن مقر الصحيفة في منطقة «يني بوسناء» بمدينة إسطنبول، سيتم تحويله إلى مبنى ملحق بدار قضاء بكركوي.

وأرسلت نيابة بكركوي رسائل نصية إلى العاملين بشأن هذا الأمر، حيث ذكرت أنه تم تخصيص مبنى صحيفة زمان السابقة في منطقة يني بوسنا بحي بهشالي أفلار لاستخدامه كملحق لدار قضاء بكركوي بشكل مؤقت، مشيرة إلى بدء أعمال تحويل وتسليم المبنى.

وتم الاستقرار على مبنى مقر صحيفة زمان، التي تم تعيين وصاة عليها في الرابع من مارس 2016، أي قبل الانقلاب الفاشل بأربعة أشهر، ومن ثم آحيل إلى صندوق تامين ودائع الادخار، ليكون المبنى الذي ظلت دار قضاء بكركوي تبحث عنه لفترة طويلة ليصبح ملحقا لها.

وستنتقل بعض الوحدات إلى المبنى فور الانتهاء من البنية التحتية للمبنى، حيث تبين انه خلال الفترة تم إنشاء العديد من الغرف الجاهزة في ممرات دار قضاء بكركوي غير أنها لن تلبي الاحتياجات بمفردها.